

Distr.: General
9 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (ت) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		إكوادور
٣		أوكرانيا
٧		باكستان
٧		البرتغال
٩		جورجيا
١٠		السلفادور
١١		العراق
١١		كوبا
١٣		المكسيك
١٨		ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010814 300714 14-56502X (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣٨/٦٨ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، أرسلت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد في القسم ثانياً أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. أما الردود الإضافية التي ترد لاحقاً فستصدر على شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات إكوادور

[الأصل: بالاسبانية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعترف إكوادور بمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما أنها تعتبر تعددية الأطراف الآلية الأساسية لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار، والتوصل إلى اتفاقات دولية فعّالة تعطي تأكيدات للدول التي لا تمتلك أسلحة الدمار الشامل ضد التهديد باستعمال تلك الأسلحة.

وترحب إكوادور في هذا السياق بالمساهمة الإيجابية للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه العملية، وتؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها الآلية الرئيسية لضمان السلم والأمن الدوليين في الظروف الدولية الحالية، والتي تتسم باتخاذ إجراءات أحادية من جانب بعض البلدان.

وإكوادور، باعتبارها من الدول المناصرة والداعمة للقانون الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، تتبنى جميع التدابير التي تحول دون نشوء نزاعات، وتؤيد الصكوك الدولية التي تفضي إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. وتعارض إكوادور أيضاً سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتعتقد إكوادور أنه فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام العالمي، مثل الأمن النووي، يجب أن تكون الاجتماعات الدولية مفتوحة أمام جميع الدول لمصلحة تطبيق مبدأ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

١ - أنشطة اضطلعت بها أوكرانيا في عام ٢٠١٣ لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)

١-١ الغرض من مشاركة أوكرانيا في الأحداث الدولية المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية هو توسيع تعاونها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي مع دول أطراف أخرى من أجل تعزيز التطوير الكامل والفعال لصناعتها البيولوجية الداخلية، وأدويتها، وأعمالها التجارية الزراعية.

ومن بين المبادرات التي تقدمت بها أوكرانيا حالياً في هذا الصدد اقتراح بإنشاء مجلس استشاري في إطار وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية على شكل فريق عمل مفتوح العضوية يتكون من خبراء علميين من دول أطراف، ويكلف بتحليل المخاطر البيولوجية في سياق الروابط بين الاتفاقية وأحدث التطورات في مجال البيولوجيا، وتقديم الوثائق ذات الصلة لتنظر فيها الدول الأطراف.

٢-١ وكجزء من الحوار المتعدد الأطراف حول الاتفاقية، شاركت أوكرانيا في مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف في عام ٢٠١٣ مع ممثلي الاتحاد الأوروبي وبولندا (عن إمكانية إنشاء مركز متخصص للسلامة البيولوجية في أوكرانيا)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا والشمالية (عن التعاون في مجال الطب البيطري ومواءمة التشريع الأوكراني في هذا المجال)؛ والدانمرك (عن التعلم من التجربة الدانمركية في إنشاء نظام وطني للسلامة البيولوجية)؛ وإيطاليا (عن تطوير التعاون العلمي وتدريب خبراء أوكرانيين في مختبر ميلان للسلامة البيولوجية من المستوى ٤ لدراسة العوامل الممرضة العالية الخطورة)؛ ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (عن مشاركة أوكرانيا في البحوث العلمية عن السلامة البيولوجية).

ويعد التعاون المتعدد الأطراف في المجالات التالية وثيق الصلة بشكل خاص بالنسبة لأوكرانيا في الوقت الحاضر: تلقي المساعدة التقنية في مجال الطب والأدوية البيطرية، وخاصة في سياق مكافحة الأمراض المعدية؛ وتحسين التشريعات الخاصة بالسلامة البيولوجية؛ وتلقي المساعدة لمكافحة الأخطار البيولوجية الطبيعية المقصودة وغير المقصودة.

وفي عام ٢٠١٣، شاركت أوكرانيا بنشاط في اجتماعات منتظمة عن برامج الشراكة العالمية، والتي تعقد لمناقشة طائفة واسعة من المسائل، من بينها السلامة الحيوية والأمن الحيوي، والحد من المخاطر البيولوجية، والامتثال للمعايير الأخلاقية البيولوجية عند العمل مع مواد ذات استخدام مزدوج.

١-٣ وفي سياق تشجيع العالمية وتعزيز النظم العالمية لحظر أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها، وتحسين التعاون الدولي في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وضمان التطوير السلمي للعلوم البيولوجية، نظمت أوكرانيا المناسبات التالية التي حضرها ممثلون للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة مجلس الأمن المنشأة تنفيذاً للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والإنتربول، والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعدد من المؤسسات العلمية والأكاديمية الرائدة:

- حلقة دراسية إقليمية عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية لبلدان أوروبا الشرقية (كييف، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣). وكان المنظمون الرئيسيون: الجمعية الكيميائية البيولوجية الأوكرانية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، بدعم مالي من مشروع لتنفيذ الاتفاقية تابع للاتحاد الأوروبي.
- حلقة عمل عن "تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودوره في تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح" (كييف، ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً الاضطلاع بعدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشأن الإطار الرقابي للاتفاقية:
- مؤتمر علمي وعملي وطني عن "المشاكل الحالية لمقاومة المضادات الحيوية، والوقاية من العدوى، والتعقيم"، مع مشاركة دولية (كييف، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣).
- مؤتمر علمي وعملي عن "العلاج الدوائي للأمراض المعدية" (كييف، ١١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣).

- مؤتمر علمي وعملي عن "الجوانب العلمية لتطور ممرضات الأمراض المعدية"، كجزء من المنتدى الطبي الدولي ومعرض "MED ComplEX-2013" (كييف، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣).
- مؤتمر علمي وعملي عن "أسبوع التحصين الأوروبي: الوقاية، والحماية، والتحصين" (كييف، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣).
- حلقة دراسية دولية عن موضوع "رفع كفاءة ومواءمة برنامج مكافحة ورم الدماغ الإسفنجي (جنون البقر في قطعان الماشية الكبيرة، والأنواع الأخرى من الإصابة بعدوى البريون، ورصد حالات الإصابة بهذه العدوى)" (كييف، نيسان/أبريل ٢٠١٣).
- حلقة دراسية عن "الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ رصد ومراقبة الرعاية البيطرية الرسمية للوقاية من دخول أمراض معدية خطيرة بشكل خاص إلى أوكرانيا وحالات تفشي هذه الأمراض، وتقييم أعمال تفتيش - مقاضاة الجرائم الإدارية" (ولاية فولين، الربع الثاني من عام ٢٠١٣).
- المجلس الدولي للطب البيطري للاحتفال بالذكرى السنوية التسعين لتأسيس معهد الطب البيطري التجريبي والإكلينيكي، وهو مركز وطني للبحوث (خاركيف، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).
- حلقة دراسية وطنية عن اعتماد منهجيات وفقاً لمقررات الاتحاد الأوروبي الأخيرة.
- حلقة عمل عن موضوع "مراقبة الدولة وإشرافها على تنفيذ نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة وفعاليتها في الكيانات الخاضعة لإشراف الخدمات الطبية البيطرية الرسمية" (كييف، الربع الثاني من عام ٢٠١٣).
- بحث وطني وحلقة دراسية عملية عن موضوع "النهج الحديثة لعلم القياس ومراقبة الجودة في مختبرات الطب البيطري الرسمية في أوكرانيا" (بولتافا، الربع الثالث من عام ٢٠١٣).
- حلقة دراسية عن موضوع "الخبرة الدولية والمراحل التحضيرية لتصميم وتنفيذ ترتيبات عملية لإدخال ممارسات التصنيع الجيدة من جانب المشاريع: وضع خطة والخطوات التالية تمهيداً لاعتماد ممارسات التصنيع الجيدة" (ولاية كييف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

- مؤتمر علمي وعملي عن ”الأمراض المعدية والمسائل المعلقة (التشخيص، والأسباب والتطورات، والعلاج، والوقاية)“ (كييف، ١٠-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

٢ - أنشطة اضطلعت بها أوكرانيا في عام ٢٠١٣ تنفيذاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)

إن أوكرانيا، مشاركة منها بصورة كاملة في مقاصد الأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة المخاطر التي تهدد السلم، ومن أجل قمع أعمال العدوان، وأثناء رئاستها للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة من ١١ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٤، بذلت جهوداً لضمان عمل المنظمة بكفاءة، وخاصة لحل الأزمة السورية.

وكان من نتائج هذه الجهود اعتماد المجلس التنفيذي برئاسة أوكرانيا للمقرر التاريخي رقم EC-M-33/DEC.1 المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بعنوان ”تدمير الأسلحة الكيميائية السورية“، والذي كان بمثابة الأساس لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وفتح المجال أمام إمكانية التوصل إلى حل سلمي للتراع.

وقد أشاد المجتمع الدولي بإجراءات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أثناء رئاسة أوكرانيا. وقد حصلت المنظمة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣ اعترافاً بدورها الهام في الأنشطة الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية باعتبارها نوعاً من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى المستوى الوطني، تفي أوكرانيا بالتزاماتها بإخلاص في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وترى أوكرانيا بشكل خاص أن التعاون المتعدد الأطراف يعد أحد الوسائل الهامة التي يمكن عن طريقها تنفيذ الاتفاقية بفعالية، ليس فقط في مجال نزع الأسلحة الكيميائية، وإنما نظراً للتطور السلمي للصناعة والعلوم.

وفي عام ٢٠١٣، وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نظمت أوكرانيا واضطلعت بالأنشطة التالية التي حضرها ممثلون للدول الأعضاء في المنظمة:

- حلقة تدريبية عن تقديم المساعدة الطبية الطارئة لضحايا الحوادث أو الهجمات الكيميائية، مما فيها تلك التي تنطوي على عناصر الحرب الكيميائية (كييف، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣).

- دورة لتحسين مهارات الأخصائيين في مجال الكيمياء التحليلية (كيف، ٢٠-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣).

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تدعم باكستان تعددية الأطراف باعتبارها الأداة الفعالة لضمان نجاح نزع السلاح وعدم الانتشار. فلا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة فردية. إذ يلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع دول العالم لتحقيق هذين الهدفين. ويتضح دعم هذا البلد لتعددية الأطراف من موقفها في مختلف محافل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وكان التعامل مع تهديد الانتشار عن طريق نزع السلاح وعدم الانتشار سبباً في وجود آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف. وتعتقد باكستان أنه ينبغي التعامل مع جميع القضايا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة متوازنة ومنصفة، مع وضع المصالح الأمنية لجميع الدول في الاعتبار. وتؤمن باكستان باتخاذ نهج غير تمييزي وشامل في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وهي تعارض اتباع معاملة انتقائية أو استثنائية لمسألة معينة دون مسائل أخرى، وهو ما يهدد بتقويض مصالح الأمن الأساسية للدول.

وينبغي تشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ومتابعتهم في نفس الوقت؛ فهما وجهان لعملة واحدة. ولا يمكن متابعة أحد الجانبين بصورة حصرية ما لم يكن هناك تقدم بشأن الجانب الآخر. وتدعم باكستان مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار غير التمييزية والمتعددة الأطراف، وتتبع مبدأ الأمن المتكافئ وغير المنقوص لجميع الدول.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

تعتقد البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لبلوغ هدف الحفاظ على السلم والأمن على المستوى الدولي عن طريق نزع السلاح وعدم الانتشار. والبرتغال طرف في أحدث المعاهدات ذات الصلة وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع

الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها، بما في ذلك الأسلحة النووية. وتتعاون البرتغال أيضاً مع منظمات دولية تعمل في هذه المجالات.

ومن بين الآليات المذكورة أعلاه، تذكر البرتغال اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (بما في ذلك تعديلاتها)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. وتشارك البرتغال أيضاً في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف؛ ومجموعة أستراليا؛ ومجموعة موردي المواد النووية؛ ولجنة زنجر؛ واتفاق واسينار.

وقد شاركت البرتغال في أنشطة التوعية التي قُصد بها تعزيز الطابع العالمي للمعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، عن طريق اتصالات رسمية وغير رسمية، ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفي أعقاب الجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، وقّعت البرتغال و ٦٦ دولة أخرى معاهدة تجارة الأسلحة، التي تعد أول صك قانوني لترع السلاح تعتمد الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وشاركت البرتغال في اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والتي عُقدت في نيسان/أبريل وأيار/مايو في جنيف. وشاركت البرتغال أيضاً في تنسيق إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وفي الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد في لوساكا في أيلول/سبتمبر.

وقامت البرتغال بدور ذي صلة، خاصة فيما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية في مابوتو في حزيران/يونيه، وقد دُعيت البرتغال للمشاركة في فريق أصدقاء

الرئيس. وبالإضافة إلى تقديم الدعم المادي، كانت البرتغال تعزز الاتفاقية على المستوى الداخلي ولدى المجتمع المدني بغية إبراز صلاحيتها.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، تدرك البرتغال الخطر الذي تشكله البلدان التي تمتلك أو تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، وخاصة في المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتتواءم سياسات هذا البلد مع سياسات شركائها الأوروبيين، وتدعم منتدى غرب المتوسط (حوار ٥+٥). ونظراً لأهمية تدابير بناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها فيما يتعلق بترع السلاح النووي، تؤيد البرتغال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتأمل البرتغال أيضاً في أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن برنامج عمل يدعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد البرتغال على أهمية تنفيذ خطة العمل من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والتي أُنقِص عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والتي تشمل نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد وقّعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وتواصل أنشطة التوعية المتعلقة بتنفيذها.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تولي جورجيا اهتماماً خاصاً محلياً لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤكد جورجيا أن عدم الانتشار النووي وإحراز تقدم مستمر بشأن نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أمور حيوية وتفرض مسؤوليات على جميع الدول، وتشدد على المسؤولية الأساسية للدول، وفقاً للالتزامات كل منها على الصعيدين الوطني والدولي، عن المحافظة على الأمن الفعلي لجميع أسلحة الدمار الشامل، والتي تشمل المواد النووية المستخدمة في أسلحة الدمار الشامل، ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا لاستخدامها في أغراض مؤذية. وتعترف جورجيا بأهمية الصكوك المتعددة الأطراف التي تتصدى لترع السلاح وعدم الانتشار، وتحث جميع الدول على:

- أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

- أن تتخذ إجراءات عاجلة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح على نطاق العالم.
- أن تفرض وفقاً اختيارياً على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدعو الدول إلى توقيع هذه المعاهدة والتصديق عليها.
- أن تعمل مع جميع الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لمنع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن القوات المسلحة للسلفادور مقتنعة بالحاجة إلى الامتثال لتدابير من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وبناءً على ذلك، وبالتنسيق مع الشرطة المدنية الوطنية والمدعي العام لجمهورية السلفادور، فقد وضعت في اعتبارها التشريع الحالي (قانون تنظيم وتحديد الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والأصناف المماثلة) ونفذت التدابير التالية:

الاستيلاء على الأسلحة النارية

(أ) استولت الشرطة المدنية الوطنية على الأسلحة النارية رداً على عدم الامتثال للقانون؛

(ب) صادرت مكاتب مراقبة وتنظيم الأسلحة النارية تلك الأسلحة النارية التي تغيرت خواصها المادية الأصلية.

وعن طريق الخطط المختلفة لدعم الأمن العام، تُبذل جهود تعاونية مع السلطات المسؤولة عن المراقبة والتسجيل على الحدود وعمليات عبور الحدود غير المصرح بها لمنع نقل أسلحة الدمار الشامل بصورة غير مشروعة، وضمان ألا تقع في أيدي الجماعات الإرهابية التي تسعى لزعزعة السلم والأمن الوطنيين والإقليميين والعالميين.

والسلفادور، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، لا تزال ملتزمة بالعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال قواتها المسلحة، وخاصة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٩ آذار/مارس ٢٠١٤]

تعزير تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

يؤكد العراق على أهمية إتباع نهج التعددية وضرورته في مجال نزع السلاح ونظام عدم الانتشار حيث يعتبر التعددية أسلوباً ديمقراطياً تفاوضياً مفيداً ساري المفعول ويكفل تحقيق توافق الآراء بما يضمن احترام الدول الأطراف لتعهداتها بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة بترع السلاح والالتزام بأحكامها، ويؤكد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إذ أن اللجوء إلى أسلوب الحوار والدبلوماسية متعددة الأطراف ينهي حالات التوتر والتزاع بالطرق السلمية، ويضمن الشفافية في التعامل مع هذه القضايا الدولية. وأن يكون نهج التعددية الأساس الذي تستند إليه المنظمة الدولية في تحركاتها لحث جميع الدول على الانضمام للمعاهدات الدولية التي من شأنها المساهمة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية نظراً لطبيعتها التدميرية الهائلة حيث من الصعب صون السلم والأمن الدوليين دون التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض للتوصل إلى اتفاقات جماعية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح والحد من التسليح بمجهود فردي أو من طرف معين فقط.

ويعتبر العراق أن تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار (٣٨/٦٨) يُعد خطوة مهمة تجاه تعزيز العمل الدولي المشترك لتوحيد الجهود متعددة الأطراف لترع السلاح ومكافحة الانتشار، لا سيما وأن التحديات التي يشهدها العالم، تتطلب اتخاذ تدابير جماعية وفعّالة لمواجهة أي أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين لا سيما في ظل انتشار التنظيمات الإرهابية وخشية حصولها على المواد التي تدخل في صناعة أسلحة الدمار الشامل.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤكد الحاجة إلى الحل السلمي للمنازعات الدولية القائمة أهمية تعددية الأطراف في التصدي للتهديدات المحتملة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

فلا يزال وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر يواجه البشرية. وفيما يتعلق بكوبا، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية يحتل مركز الأولوية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تؤيد كوبا إجراء مفاوضات بشأن عقد اتفاقية دولية ملزمة قانوناً وغير تمييزية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد.

إن حالة الركود التي شهدتها المفاوضات في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والتي استمرت لعدة سنوات، وتعزى إلى عدم توافر الإرادة السياسية من جانب بلدان معينة، يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف. ومن المؤسف أن دورة المناقشات الموضوعية التي تجريها هيئة نزع السلاح كل ثلاث سنوات بشأن موضوع "توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية" و "تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية" انتهت دون التوصل إلى اتفاقات موضوعية.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي دون مزيد من الإبطاء.

ومن بين الجهود المتعددة الأطراف التي بذلتها حركة بلدان عدم الانحياز من أجل تشجيع نزع السلاح النووي، يعد عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لأول مرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ واحداً من الانجازات الرائعة. وتعتقد كوبا إن هذا الاجتماع كان بمثابة خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح المأمول.

وقد أظهرت الممارسة أن أهداف نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار لا يمكن أن تتحقق عن طريق تدابير أحادية. فلا تزال تعددية الأطراف والحلول السياسية التي يتم التفاوض بشأنها عن طريق الأجهزة المتعددة الأطراف التي أنشئت لهذه الأغراض، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة، هي الطريقة الوحيدة المناسبة لتسوية المنازعات.

وتحت ذريعة التهديدات المزعومة للأمن الوطني، تشجع بعض الدول وتنفذ إجراءات أحادية، بعضها يتعلق بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. وتشكل هذه التدابير الأحادية تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتقوض التعددية والاتفاقات المتعددة الأطراف، وتزعزع الثقة في النظام الدولي وفي الأسس ذاتها التي تقوم عليها المنظمة.

وكوبا، بوصفها دولة عضو في الأمم المتحدة ودولة طرفاً في الكثير من معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد التزامها بتعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها ودعمها. إن عملية صنع القرار المتعددة الأطراف التي تتم من خلال الأمم المتحدة،

ومع المراعاة التامة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي العملية الحيوية الوحيدة التي يمكن أن تحول دون سيطرة قانون القوة على النظام الدولي، وتحقق النظام العالمي المتعدد الأقطاب والمنصف الذي نريده.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

يعد نزع السلاح مطلباً تاريخياً التزم المجتمع الدولي بتلبيته، بدءاً من أول قرار اعتمدته الجمعية العامة منذ ستين عاماً. وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/S-10/2)، يجب أن يأتي نزع السلاح النووي على رأس المناقشات المتعددة الأطراف، نظراً لأنه يؤثر على كل بلد فوق هذه الأرض، وليس فقط على تلك البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

ويُعرف عن المكسيك بالتزامها الراسخ بنزع السلاح والسلام والأمن الدوليين، كما يتضح من نهجها النشط والبناء والاستباقي سعيًا لحظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها بصورة كاملة، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة تلتزم بمبادئ اللارجعة، والتحقق، والشفافية.

وتؤكد المكسيك أن التدابير الأحادية، والاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار ليست بديلاً عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن صكوك تعد عالمية في نطاقها.

وعلى المستوى الوطني، يشير برنامج الأمن القومي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والذي نُشر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في الجريدة الرسمية للاتحاد، إلى أن المكسيك "ستواصل بنشاط وبصورة استباقية تعزيز المبادرات في المحافل المتعددة الأطراف بغية القضاء على الأسلحة النووية وحظرها، وبذلك تصون وتدعم عالماً متحرراً من هذه الويلات".

وفي هذا الصدد، واصلت المكسيك الاضطلاع في العام الماضي بأنشطة متعددة الأطراف على المستويين الوطني والدولي لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار، نظراً لأنها تعتبر تعددية الأطراف أفضل طريقة لصون السلم والأمن الدوليين.

ويشمل الإجراء الذي اتخذته المكسيك لتشجيع نزع السلاح ما يلي:

- تعلق المكسيك أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل والعالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بوصفها أول صك متعدد الأطراف، وملزم قانوناً هدفه نزع السلاح العام والكامل، وأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تشارك المكسيك بنشاط في اجتماعات الخبراء الحكوميين والدول الأطراف، تشجيعاً للتعاون فيما بين الدول الأطراف، ومساعدتها من أجل بناء قدرات وطنية على مواجهة تفشي الأمراض المعدية والوقاية منها، والاستعداد لهجمات محتملة تنطوي على عناصر بيولوجية، وتخفيض الفوارق فيما بين البلدان التي بلغت مستوى أكثر تقدماً في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية.

وعلاوة على ذلك، تقدم المكسيك طوعاً تقريراً وطنياً عن تدابير بناء الثقة.

- وتشارك المكسيك في المجلس التنفيذي ومؤتمر الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي حققت، على مدى ١٧ عاماً من وجودها، تقدماً كبيراً نحو النتيجة الأساسية وهو القضاء على الأسلحة الكيميائية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان هناك اعتراف بجهودها الدؤوبة عندما حصلت على جائزة نوبل للسلام.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تدعم أعلى معايير التحقق، والتفتيش، والشفافية، والتي ينبغي لجميع نظم نزع السلاح أن تتطلع لبلوغها. وفي هذا الصدد، تم التحقق من التدمير الكامل والناجز لترسانات ثلاث دول أطراف، بينما يجري التحقق من تدمير ترسانات ثلاث دول أخرى، تمشياً مع المقررات التي اعتمدها أجهزة تقرير السياسات التابعة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ويعد التقدم الذي أحرزه برنامج تدمير الترسانة النووية للجمهورية العربية السورية والتحقق منه أحدث مثال على التعاون الناجح فيما بين الدول الأعضاء وعلى مستوى الوكالات على حد سواء، وبين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام للأمم المتحدة، وبين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتعزز المكسيك بنشاط عالمية هذه الاتفاقية وتنفيذها الفعال. وفي هذا الصدد، ستواصل المكسيك، على سبيل الأولوية، حث الدول الست التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على الانضمام إليها في أسرع وقت.

وعلاوة على ذلك، تعلق المكسيك أهمية كبيرة على تلك الأنشطة التي لا تحظرها الاتفاقية - مثل تقديم المساعدة والحماية في حالة استعمال الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي بشأن الاستعمال السلمي للمواد الكيميائية السامة.

وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، تجدر الإشارة إلى أن فتوى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ بشأن مشروع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، تنطبق إلى الالتزام باحتتام المفاوضات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه.

وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى تقديم وتبني مشاريع قرارات في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالنيابة عن نفسها وبالاشتراك مع بلدان أخرى متقاربة التفكير، تشارك المكسيك في هيئة نزع السلاح وفي مؤتمر نزع السلاح.

ففي الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، قدمت المكسيك القرارات التالية:

- نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي (القرار ٣٩/٦٨).
- المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (القرار ٤٦/٦٨).
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (القرار ٦٨/٦٨).
- تدعيم النظام الذي أنشأته معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

والمكسيك، بوصفها عضواً في ائتلاف البرنامج الجديد ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تقدمت بعدة ورقات عمل في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

وأثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية، كان هناك تأكيد على ضرورة أن يستند جدول أعمال الأمن العالمي للقرن الحادي والعشرين إلى القانون الدولي، وحماية الإنسان دون قيود. والواقع أن تكديس أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمال تلك الأسلحة يمثلان عقبتين أمام إقامة نظام للأمن يكون عالمياً، وفعالاً، ومستداماً، وغير قابل للتجزئة.

- وعلاوة على ذلك، تسعى المكسيك إلى ضمان اعتبار الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية بمثابة الأساس لجميع إجراءات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، كانت المكسيك طرفاً في البيانات الجماعية التي قدمت في الدوريتين الأوليين للجنة

التحضيرية من جانب ١٦ بلداً و ٨٠ بلداً في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على الترتيب، ومن جانب ٣٦ بلداً و ١٢٥ بلداً في الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للجمعية العامة. وفضلاً عن ذلك، شاركت المكسيك في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في أوصلو في عام ٢٠١٣، واستضافت المؤتمر الثاني عن نفس الموضوع المعقود في ناياريت، المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤.

- ومتابعة أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ المعنون "المضيّ قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، وعلى ضوء الافتقار إلى عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح طوال الثمانية عشر عاماً الماضية، وأثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، كانت المكسيك من بين مقدمي القرار ٤٦/٦٨، الذي طلبت فيه من الدول الأعضاء أن تتقاسم آراءها بشأن تقرير الفريق العامل، وكيفية المضيّ قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وأن تبحث إمكانية إعادة إنشاء الفريق العامل في الدورة التاسعة والستين، وفقاً لأحكام الفقرة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

- وتعد المكسيك من بين الداعين بقوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتطبيقها العالمي. وفي هذا الصدد، واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت المكسيك والسويد الرئيسين المشاركين للمؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة لتيسير بدء نفاذ المعاهدة، وفي عام ٢٠١٣، قدمت مبادرة مشتركة مع التركيز بشكل خاص على الدول المذكورة في المرفق ٢، والتي يلزم توقيعها وتصديقها تحقيقاً لهذا الهدف.

ويوجد بالمكسيك خبير يعمل في فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه المدير التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل دعم الجهود المبذولة لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة.

- وعلى مستوى آخر، تعزز المكسيك أهداف عدم الانتشار عن طريق مشاركتها الإيجابية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إما كعضو كامل أو كمراقب في المؤتمر العام ومجلس المحافظين. وكانت المكسيك عضواً في مجلس المحافظين في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

وعلاوة على ذلك، عن طريق تقديم الأموال والمساهمات العينية والموارد البشرية، وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة، تؤيد المكسيك بإصرار دعم عالمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي وقّعت معها بروتوكولاً إضافياً بدأ نفاذه في عام ٢٠١١.

وهي تدعم أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز فعالية الضمانات وتحسين كفاءتها عن طريق أنشطة التحقق المتكاملة بصورة أفضل، والتكنولوجيات المتطورة بصورة مستمرة، والتحليل الأفضل والأكثر استفاضة للمعلومات الواردة من مصادر مختلفة.

وبالمثل، تتعاون المكسيك بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الضمانات داخل أراضيها وتتعهد بالمراقبة الصارمة للمصادر المشعة في هذا البلد، بوصفها شريكاً في قاعدة بيانات الوكالة الخاصة بالحوادث والاتجار.

وتعترف المكسيك بأن نظام عدم الانتشار الفعال والعالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمان والأمن النوويين، ومن ثم، فإنها تدعم بإصرار أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، تعد المكسيك طرفاً في الصكوك الرئيسية في كلا المجالين، بعد أن صدّقت في عام ٢٠١٢ على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، تتعاون المكسيك بصورة متسقة مع أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبيل برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، والذي ساهمت توصياته في تحسين أمن المواد النووية والمشعة، وامتدت لتشمل المرافق والنقل؛ والخدمة الاستشارية الدولية للأمن النووي؛ والخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي.

ومن حيث التعاون في مجال الأمن النووي، أصبحت المكسيك مركزاً مرجعياً وتدريبياً لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تستضيف المكسيك مناسبات لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إقامة كيانات رقابية نووية تساهم في إيجاد البنية الأساسية لمراقبة المصادر المشعة.

- فقد شاركت المكسيك في ثلاث مؤتمرات قمم معنية بالأمن النووي عقدت في واشنطن العاصمة (٢٠١٠)، وسول (٢٠١٢)، ولاهاي (٢٠١٤). وفي هذا الإطار، قامت المكسيك بتحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب لمفاعل الأبحاث النووية (TRIGA Mark III) في المعهد الوطني للبحوث النووية، تنفيذاً للاتفاق الثلاثي المعقود مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- وفي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، استضافت المكسيك الاجتماع العام الثامن للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ثالثاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن تقديم الدعم لتعددية الأطراف الفعالة هو أحد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والتي اعتمدت في عام ٢٠٠٣. وما زال تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك يعد هدفاً شاملاً للاتحاد الأوروبي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وفقاً لأهداف استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. وتعني مبادرات الاتحاد الأوروبي القائمة على هذا المبدأ تقديم كل من الدعم السياسي للصكوك المتعددة الأطراف والدعم المالي للوكالات الدولية ذات الصلة لتحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز مصداقية النظام المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

المسائل النووية

كان الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ بتقديم الدعم السياسي من أجل عالمية تنفيذ المعاهدة. فقد نظم الاتحاد الأوروبي مع اتحاد عدم الانتشار حلقات دراسية لتعزيز بناء الثقة، ودعم عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

وقد عزز الاتحاد الأوروبي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يزال أحد المانحين الرئيسيين لصندوق الأمن النووي. وقد واصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لأنشطة الوكالة فيما يتعلق بحالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وواصل الاتحاد الأوروبي، ممثلاً بكاثارين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، المشاركة في الجهود المبذولة في إطار حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ (الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية)، للبحث عن حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني يعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، توصلت البلدان الستة وإيران إلى اتفاق على خطة عمل مشتركة، تعد أول خطوة لبناء الثقة في اتجاه التوصل إلى حل شامل طويل الأجل.

وواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى الامتثال التام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحدد أيضاً مناشدته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحثها على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتناع عن أية أعمال استفزازية، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل تجارب نووية جديدة.

وبذل الاتحاد الأوروبي مساعٍ سياسية لتعزيز عالمية البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعزز الاتحاد الأوروبي بنشاط عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتبكير ببدء نفاذها، بناءً على قرارات المجلس ذات الصلة لدعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن خلال بذل جهود للتوعية موجهة نحو جميع البلدان التي لم توقع أو تصدّق بعد على المعاهدة.

ودأب الاتحاد الأوروبي على ممارسة الضغط من أجل البدء الفوري بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والتفويض الوارد فيها.

المسائل الكيميائية

واصل الاتحاد الأوروبي دعم أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقاً لقرار اعتمده المجلس في آذار/مارس ٢٠١٢ ونفذته الأمانة التقنية للمنظمة. وقد شارك الاتحاد الأوروبي، الذي يساهم بنسبة ٤٠ في المائة من ميزانية المنظمة في مشاريع نزع السلاح وعدم الانتشار على نطاق العالم، بصورة نشطة في الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل في اتفاقية الأسلحة الكيميائية (٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، بهدف تعزيز وتشجيع عالميتها وتنفيذها بشكل كامل على المستوى الوطني.

و بمناسبة الدورة الاستثنائية الثالثة، بذل الاتحاد الأوروبي سلسلة من المساعي العالمية من خلال وفوده في الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية.

وقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة مالية (بلغت في مجموعها أكثر من ١٦ مليون يورو) وعينية (مركبات مدرعة وأجهزة تصوير ساتلي) للعمليات التي اضطلعت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في إطار بعثة مشتركة لتفكيك وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

المسائل البيولوجية

واصل الاتحاد الأوروبي دعم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة من خلال قرار للمجلس اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٢ ونفذته وحدة دعم التنفيذ التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف.

واعتمد الاتحاد الأوروبي قراراً جديداً للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ دعماً لأنشطة منظمة الصحة العالمية في مجالات السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

وكان الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في عملية بين الدورات لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وحضر الاتحاد الأوروبي اجتماع الخبراء (١٢-١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣)، واجتماع الدول الأطراف (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وألقى بيانات في المناقشات العامة والمواضيعية على حد سواء.

القذائف

واصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه القوي لمدونة قواعد السلوك الدولي لمنع انتشار القذائف التسيارية وتطبيقها على نطاق عالمي. وقد انضمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى هذه المدونة الدولية.

وواصل الاتحاد الأوروبي ومؤسسة البحوث الاستراتيجية دعمهما، ليس فقط للمدونة الدولية، وإنما لمنع انتشار القذائف بشكل عام. وتنفيذاً لقرار المجلس الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٢ (والذي نفذته مؤسسة البحوث الاستراتيجية)، نظم الاتحاد الأوروبي أنشطة للتوعية من أجل الدول غير الموقعة، بالإضافة إلى حلقات عمل، وحلقات دراسية، ودورات لتعزيز الوعي. كذلك نظمت مؤسسة البحوث الاستراتيجية مناسبة جانبية على هامش الاجتماع العام لمدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، والذي عُقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٣. كما نُظمت حلقة دراسية إقليمية في سنغافورة يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف

واصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور نشط دعماً لدوله الأعضاء التسع التي لم تصبح بعد أعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وقد أعدت الدائرة الأوروبية للشؤون

الخارجية بيانات في هذا الصدد وألقتها في الاجتماع العام الخامس والعشرين لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف المعقود في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

عزز الاتحاد الأوروبي الدعم الذي يقدمه إلى بلدان ثالثة بغية مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحسين مهارات الموظفين الحكوميين المشاركين في عملية الرقابة على الصادرات، عن طريق تنظيمه مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لعدد من حلقات العمل الإقليمية والقيام بزيارات ثنائية.

وقد اعتمد قرار جديد للمجلس في تموز/يوليه ٢٠١٣ دعماً للتنفيذ العملي للأنشطة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبدأ العقد الخاص بالتنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونظم مكتب شؤون نزع السلاح مناسبتين إقليميتين في عام ٢٠١٣ في أفريقيا.

وقد اتُخذ قرار بشأن التنسيق المعزز ونفذته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والمفوضية الأوروبية، ومبادرة "مراكز الامتياز" الكيميائية، أو البيولوجية، أو الإشعاعية، أو النووية التابعة للاتحاد الأوروبي، ومكتب شؤون نزع السلاح، ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق خبرائها. وقد عُقد الاجتماع الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الفضاء

كان الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٧ يشجع على وضع مدونة قواعد سلوك دولية قُدمت رسمياً إلى المجتمع الدولي في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة تطوير المدونة بطريقة شاملة وشفافة، كما عقد ثلاث جولات من المشاورات المفتوحة بشأن مشروع المدونة في كييف (أيار/مايو ٢٠١٣)، وبانكوك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، ولكسمبرغ (أيار/مايو ٢٠١٤)، بمشاركة أكثر من ٦٠ دولة في كل مناسبة.

وساهم الاتحاد الأوروبي في عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والذي أشار في تقريره في تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى العمل بشأن مدونة قواعد السلوك الدولية، والجهود التي تحظى بالتأييد لمتابعة الالتزامات السياسية، مثل "مدونة قواعد السلوك المتعددة الأطراف لتشجيع الإجراءات المسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية".